

## القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق

م. عمر حميد مجيد محمد / جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

تاريخ التقديم: 2017/12/4

تاريخ القبول: 2018/1/23

### المستخلص

للقروض الزراعية دور مهم ومؤثر في نمو وتحفيز الفرص الاستثمارية الزراعية في العراق، فضلا عن ديمومة وتطور المشاريع الزراعية القائمة. فالقطاع الزراعي يتسم بخصوصية ظروف انتاجه الموسمية والتقلبات في الظروف الانتاجية، مما يجعل حالة عدم التأكد اكثر حدة في هذا القطاع، عليه فحاجة أي مشروع زراعي للتمويل تكون ملحة ومستمرة اذا ما اراد الاستمرار بالانتاج والتطور في جميع مراحلها. وقد اثبتت الدراسة اثر القروض الزراعية في زيادة الاستثمار والانتاج الزراعي في اوقات محددة، الا ان تذبذب التمويل، واعتماده على التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة بالدرجة الاساس ادى الى تراجع وفشل المشاريع الزراعية في العراق، كما ان الاسباب الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن تذبذب الدعم الحكومي وضعف البنى التحتية، جميعها عوامل ادت الى زعزعة الثقة وارتفاع درجة المخاطرة والملايين في الاستثمار الزراعي. وقد جاءت الدراسة باستنتاجات وتوصيات ناجعة للوقوف على محددات الاستثمار الزراعي في العراق وطرح الحلول لمعالجتها.

**المصطلحات الرئيسية للبحث:** القروض الزراعية، الاستثمار الزراعي، المشاريع الزراعية، التكنولوجيا الزراعية، الانتاج الزراعي.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 106 المجلد 24

الصفحات 324-337



### المقدمة

يعد انخفاض حجم الادخار من اهم اسباب انخفاض الاستثمار في الدول النامية عموما ومنها العراق، وذلك يعزى الى الارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك لغالبية افراد المجتمع، والذي يؤدي الى انخفاض حجم الدخل القومي والدخل الفردي بمعنى ان الدخل بالكاد يكفي لإشباع الحاجات الاساسية للأفراد، وهذا يؤدي في النهاية الى انخفاض اكبر في حجم الادخار ومن ثم انخفاض اكبر في حجم الاستثمار والذي يترجم بانخفاض اكبر في حجم الدخل، وهذه الحالة تعرف في اقتصاديات التنمية (بالحلقة المفرغة للفقر). فلادخار ومن ثم الاقراض الزراعي دور مهم في نمو حجم الاستثمار الزراعي وادخال الطرق والاساليب الانتاجية الحديثة، فضلا عن ديمومة المشاريع الزراعية ونموها، ومن ثم رفع مستوى التراكم والتكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي.

### اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في بيان اهمية القروض الزراعية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للوصول الى الحجم الامثل للإنتاج والمحافظة على هذا الحجم، وهذا ينعكس في زيادة معدل النمو في القطاع الزراعي خصوصا والاقتصاد القومي عموما.

### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ان اهم اسباب ضعف الاستثمار الزراعي يعود الى ضعف التمويل الزراعي المتمثل بالقروض الزراعية والى ضعف ادارة الائتمان الزراعي بشكل عام.

### هدف البحث

يهدف البحث الى اظهار اثر القروض الزراعية في نمو وتطور حجم الاستثمار الزراعي، ومن ثم تنوع مصادر القروض الزراعية وزيادتها لنهضة القطاع الزراعي العراقي.

### فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للقروض الزراعية دور مهم ومؤثر في تحفيز الاستثمار الزراعي في العراق ومن ثم تطوير القطاع الزراعي بشكل عام.

### الاطار الزمني للدراسة

تمثل الاطار الزمني للدراسة بالمدة الزمنية (2003-2015) وحسب ما متوفر ومنشور من بيانات ضمن هذه المدة لدى الجهات المعنية الرسمية والمصادر الموثوقة.

### منهجية البحث

اعتمد الباحث في اعداد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند الى مبادئ النظرية الاقتصادية، اذ قسم البحث على ثلاثة محاور رئيسية، الاول هو القروض الزراعية وواقعها في العراق، والثاني الاستثمار الزراعي وواقع تمويله في العراق، اما المحور الثالث فتضمن الاستنتاجات والتوصيات.



## المحور الأول / القروض الزراعية وواقعها في العراق

### أولاً: التعريف بالقروض الزراعية وأنواعها

الاقتراض الزراعي يعد احد صور التمويل الزراعي ومصدرا مهما من مصادر توفير رأس المال للمزارعين، وعملية الاقتراض أو (الانتماء) (\*) هو عملية التنازل عن مال حاضر لقاء مال مستقبل، اما القروض الزراعية أو (الانتماء) فتعرف بانها (القروض التي تقدم للفلاحين والمزارعين لمساعدتهم في زراعة وحصد المحاصيل والعناية بالماشية)(i)، والهدف الرئيس لهذا النوع من القروض هو جعل رؤوس الاموال متاحة لكل المزارعين وتوفير فرص العمل لهم للنهوض بالواقع الزراعي ودعم عملية التنمية الزراعية. كما تتعدد مصادر الاقتراض فهي تشمل الاقتراض من (الافراد، ملاك الاراضي، تجار الحاصلات الزراعية، الجمعيات التعاونية، شركات التامين، البنوك التجارية العامة والزراعية)، وتعد البنوك التجارية العامة والزراعية افضل مصادر الاقتراض من حيث الثقة القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك التنظيم والقدرة على التمويل بمبالغ كبيرة، ومن اهم المنتجات (الخدمات) البنكية التي تقدمها البنوك التجارية والزراعية للأفراد والشركات هي الاتي(ii):

أ-المنتجات البنكية للأفراد: تتمثل في (قبول الودائع بأنواعها (الجارية ولأجل ..الخ)، وتقديم بطاقات الانتماء، وتقديم القروض الشخصية لسداد الالتزامات، وتقديم قروض شراء السيارات، وتقديم قروض شراء العقارات، وتقديم قروض لأغراض اخرى (تعليم، سفر، زواج، ..الخ).

ب-المنتجات البنكية للشركات: توفر البنوك تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل، فضلا عن خدمات التجارة الدولية واصدار خطابات الضمان.

كما تقسم القروض الزراعية نسبة لاجالها على ثلاثة انواع(iii):

**1-قروض قصيرة الاجل:** تتراوح مدتها من (12 إلى 14) شهر، وعادة يكون الغرض منها شراء البذور والأسمدة والمبيدات، وكذلك المبالغ التي تصرف على إعداد وتهيئة الأرض للزراعة أو المبالغ التي تدفع كتكلفة لجمع الحاصل وكذلك التي تساعد في تمويل العمليات التسويقية. أن حاجة اغلب المزارعين إلى هذه القروض ضرورية ولاسيما في البلدان النامية ذات الوحدات الإنتاجية الصغيرة، إذ تسهم هذه القروض في عملية الاستثمار الزراعي.

**2-قروض متوسطة الاجل:** مدتها بين (12 شهر) و(10 أعوام) وغالبا ما تشمل هذه القروض شراء الآلات والمكانن والمعدات الزراعية، وكذلك شراء الأرض الزراعية، وشراء الحيوانات وإنشاء بساتين فاكهة وإصلاح الأراضي، وتهدف هذه القروض إلى زيادة الإنتاج الزراعي والتوسع في المشاريع التنموية وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم وتتجلى أهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق الكفاءة الإنتاجية الزراعية.

**3-قروض طويلة الاجل:** تزيد مدة سدادها على (10 أعوام) وغالبا ما تشتمل على القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة. وإذا ما أحسن استخدام هذه القروض قد تؤدي إلى طفرة كبيرة في تطور وزيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية.

(\*) الانتماء يستند إلى الثقة إذ إن جميع المبادلات التي تقتضي دفع الثمن في الحال لا تعد من قبيل الانتماء لأنها لا تحتاج إلى توافر عنصر الثقة، طالما ان الطرف الآخر يدفع الثمن في الحال. فالانتماء يقصد به التوسع في المبادلات، فبدلاً من أن تكون هذه المبادلات فورية فقط، فإنها تكون لأجل معين أيضاً. لمزيد من التفاصيل ينظر الى: فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الطبعة الاولى، 1985، ص 13.



كما يمكن ان تقسم انواع القروض بحسب النشاط الي (قروض زراعية، صناعية، عقارية، ..الخ)، كذلك يمكن تقسيمها بحسب عائديه الاموال المقرضة الي (قروض عامة او حكومية، قروض خاصة سواء من الافراد او شركات، قروض مختلطة اي يكون مصدر الاموال فيها عام وخاص). وهناك تقسيم اخر بحسب الغرض من الاقتراض فتقسم القروض الي (قروض استثمارية وتستعمل لشراء الاراضي والمعدات الزراعية، وقروض انتاجية الهدف منها زيادة الانتاج واستمراريته، وقروض استهلاكية وهي لا تضيف للإنتاج الزراعي اي زيادة تذكر)(iv).

### ثانيا: فوائد ومخاطر القروض الزراعية

هناك العديد من فوائد القروض (الانتمان) الزراعية يمكن الاشارة الي اهمها بالاتي(v):

- 1- اقامة المشاريع الزراعية الكبيرة والتي تحتاج الي مبالغ رأسمالية ضخمة يعجز عن توفيرها اغلب المزارعين والمستثمرين الزراعيين مما يتطلب الاقتراض لإقامة هذه المشاريع.
- 2- تلعب دورا هاما في تمويل حاجة الزراعة فهي تمكن المنتج او المزارع من زيادة الانتاج لتحقيق الارباح والوصول الي حجم الانتاج الامثل، ولاسيما في اوقات الانتاج الموسمية عندما يزداد الطلب على المنتجات الزراعية بشكل كبير.
- 3- التشجيع على الادخار وتشغيل الاموال المدخرة والتي لا يستطيع اصحابها استثمارها لأنفسهم وذلك لقلّة هذه المبالغ او لعدم خبرتهم او قدرتهم على الاستثمار، فالانتمان يعمل على خلق فرص استثمارية للأموال.
- 4- تساهم البنوك التجارية والزراعية في تنمية النشاط الزراعي، اذ تعمل على خلق فرص عمل وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية الزراعية، فضلا عن زيادة القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة في الريف.

على الرغم من الفوائد والمزايا الكبيرة التي يحققها الانتمان للمجتمع فإنه لا يخلو من مخاطر قد تؤدي إلى نتائج غير محمودة تنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالإمكان حصر اهم تلك المخاطر بما يأتي(vi):

- 1- ضعف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المشمولة بالانتمان، مما يؤدي الي فشل المشروع وعدم القدرة على سداد القرض في الوقت المحدد. او ان يتم منح القروض لمشاريع ضعيفة غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها المالية، مما يؤدي الي حرمان المشاريع الكفوءة من الحصول على التمويل اللازم لنموها.
- 2- قد تؤدي الادارة السيئة للانتمان الي الافراط في استهلاك السلع الكمالية ولاسيما من قبل الافراد اصحاب الدخول المحدودة، بدعوى ان هذه السلع تسدد بالأقساط، مما يؤدي الي ضياع الديون في اغلب الاحيان نتيجة عدم قدرة الافراد على تسديد تلك الاقساط ولأسباب مختلفة.
- 3- هناك حالات انخفاض الطلب على منتجات بعض المشاريع التي تم اقرضها، او حصول تلف لكمية كبيرة من المنتجات ولأسباب مختلفة، مما يعني عدم حصول المشروع على مردود مالي يسد ما بذمته من اقساط القرض والالتزامات الأخرى.

### ثالثا: واقع الاقتراض الزراعي في العراق للمدة (2003-2015)

ان مصادر التمويل الزراعية متعددة ومتنوعة، وبشكل عام اما تكون ذاتية، وهي ضعيفة بسبب انخفاض مستويات الدخل لدى المزارعين وضعف مدخراتهم، او على شكل قروض مصرفية وبالأخص من المصرف الزراعي التعاوني، والذي يقدم القروض لتمويل المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني دون اعتبار لهدف الربح كأساس لفعاليته، ووفق برامج محددة في ضوء الخطة الزراعية المستهدفة. والجدول (1) ادناه يوضح قروض المصرف الزراعي التعاوني للمدة (2000-2015) وحجم القروض الممنوحة والموقوفة والمتأخرة عن التسديد.



## القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق

جدول (1) قروض المصرف الزراعي التعاوني الممنوحة والموقوفة والمتأخرة للمدة (2000-2015) القيمة (مليون دينار)

السنوات	القروض الزراعية	الموقوف والمتأخر عن التسديد من القروض الزراعية	نسبة الموقوف والمتأخر من القروض الزراعية الممنوحة	السنوات	القروض الزراعية	الموقوف والمتأخر عن التسديد من القروض الزراعية	نسبة الموقوف والمتأخر من القروض الزراعية الممنوحة
2000	21408	731	3.4%	2008	391929	23577	6%
2001	17237	3082	17.8%	2009	167284	27100	16.19%
2002	28295	(**)	-	2010	249138	33141	13.3%
2003	27808	(**)	-	2011	545267	45059	8.2%
2004	70033	54818	78.2%	2012	554495	53938	9.7%
2005	99517	14299	14.3%	2013	340445	120342	35.3%
2006	229764	15951	6.94%	2014	230478	95890	41.6%
2007	319164	18567	0.05%	2015	-	-	-

(\*) بضمنها الديون المترتبة بذمة مزارعي منطقة إقليم كردستان والأسرى والمفقودين والديون المتأخرة عن التسديد من القروض التجارية. (\*\*\*) عدم توفر البيانات نتيجة حرب عام 2003  
المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (1) اعلاه ان حجم المبالغ المقرضة من قبل المصرف الزراعي التعاوني ازدادت سنويا وبوتيرة متصاعدة بعد عام 2004 ولغاية عام 2008، نتيجة بداية الاستقرار النسبي وتشكيل الحكومة وانتهاء ظروف حرب عام 2003، ومن ثم انخفضت القروض الزراعية الممنوحة عام 2009 الى (167 مليار دينار)، وعادت وارتفعت طيلة السنوات اللاحقة نتيجة الاهتمام بالقطاع الزراعي واطلاق المبادرة الزراعية من قبل رئيس الوزراء، حتى بلغت عام 2012 (545 مليار دينار)، أي بنسبة زيادة أكثر من (69%) عن عام 2009، وفي العامين اللاحقين (2013 و2014) انخفض حجم القروض الزراعية الممنوحة نتيجة تردي الوضع الأمني بسبب الإرهاب، والذي أدى الى توجه الموارد المالية نحو التسليح واغاثة النازحين وغيرها، ونتيجة للوضع الأمني والسياسي والاجتماعي الغير مستقر طيلة المدة من عام 2003 والى عام 2014 فان ذلك انعكس على فشل العديد من المشاريع الزراعية بشكل عام وتراجع البعض الآخر، مما انعكس على عدم قدرة المزارعين على تسديد مستحقاتهم المالية ولاسيما اقساط القروض، اذ يتضح من الجدول (1) اعلاه ان فاعلية تحصيل هذه المبالغ منخفضة وبنسب متذبذبة ارتفعت الى (78.2%) عام 2004 نتيجة ظروف الحرب، وانخفضت الى (0.05%) عام 2007 نتيجة الاستقرار النسبي وتشديد الضمانات المطلوبة لمنح القروض. وبشكل عام وعلى الرغم من التسهيلات المتوفرة للحصول على القروض الزراعية الميسرة فان مساهمة المشاريع الزراعية في تكوين راس المال الثابت كانت منخفضة اذ بلغت (1.06%) لمتوسط المدة (2000-2008) وبلغت (1.67%) لمتوسط المدة (2009-2014)(vii)، مما يؤشر وجود مجالات لاستخدام القروض الزراعية في غير الاغراض المحددة لها، مثل بناء الدور السكنية واقتناء السيارات غير الانتاجية، وغير ذلك، فضلا عن فشل المشاريع وللأسباب التي وضحت اعلاه.



## المحور الثاني / الاستثمار الزراعي وواقع تمويله في العراق

### أولاً: مفهوم الاستثمار الزراعي وأهميته

هناك العديد من التعاريف وللعديد من الاقتصاديين والمؤسسات حول مفهوم الاستثمار بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص، فالاستثمار بشكل عام يعرف بأنه (توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد. ورفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد وتعويض رأس المال القديم (viii). كما يعرف بأنه (التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولمدة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن كامل المخاطرة المرافقة للمستقبل)(ix).

أما الاستثمار الزراعي فهو (تيار الانفاق على السلع الرأسمالية الزراعية الجديدة من مصانع والآلات ومعدات ومكانن وطرق ومنازل، الخ، أو الإضافة للخزائن السلعي من المواد الأولية الزراعية)، أو هو (توظيف الأموال في مشاريع زراعية نباتية كانت أم حيوانية لغرض الحصول على عائد مرض للفرد أو الشركة، أو السعي لتوفير ما يحتاجه البلد من مواد غذائية أساسية وضرورية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية)(x).

مما سبق يتضح ان الاستثمار هو عملية توظيف أو تشغيل الاموال ومن ثم تحويلها الى صورتها الحقيقية المتمثلة بالسلع والخدمات، بهدف تحقيق الربح والذي هو عائد المخاطرة بالدرجة الاساس، فضلا عن تحقيق التراكم الرأسمالي نتيجة اقامة المشاريع والبنى الارتكازية الصناعية والزراعية والخدمية بصورة مباشرة وغير مباشرة.

اما اهمية الاستثمار الزراعي لأي اقتصاد فتتمثل في جميع العوائد المادية وغير المادية والمباشرة وغير المباشرة والتي تعود على الفرد او المؤسسة المستثمرة بشكل خاص وعلى المجتمع او الاقتصاد الوطني بشكل عام، وبالإمكان ايجاز اهم هذه العوائد في النقاط الاتية(xi):

- الاستفادة من العائد على رؤوس الاموال المستثمرة للفرد او المؤسسة الزراعية.
- زيادة ونماء الدخل الفردي والقومي، الناتج عن زيادة مساهمة الناتج الزراعي فيه.
- ادخال الابتكارات والاختراعات التكنولوجية الحديثة الخاصة بالتقنية الزراعية.
- خلق فرص عمل حقيقية داخل القطاع الزراعي، والحد من التشوه الهيكلي للتوظيف داخل الاقتصاد الوطني.
- زيادة القدرة التنافسية الزراعية، وتمكين الإنتاج الوطني من إن يحل محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري.
- العمل على تعزيز البنى التحتية الزراعية بشكل مباشر وغير مباشر وتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي للمجتمع، نتيجة توفير احتياجات المواطن من السلع الغذائية الأساسية وإنهاء التبعية لمجتمع آخر، وفي النهاية تحقيق التنمية الزراعية.

### ثانياً: مقومات ومحددات الاستثمار الزراعي في العراق

هناك العديد من العناصر الايجابية الجاذبة والمحفزة للاستثمار الزراعي داخل العراق، وكذلك هنالك العديد من العوامل السلبية والطاردة للاستثمار الزراعي داخل العراق، عليه سيتم التطرق الى اهم هذه العناصر الايجابية والسلبية كمقومات ومحددات للاستثمار الزراعي في العراق وكما يأتي:

#### 1- مقومات الاستثمار الزراعي في العراق

هناك امكانيات ومقومات واسعة وكبيرة يتمتع بها الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص، مما يعني اتساع كبير بالطاقة الاستيعابية للاستثمار الزراعي داخل الاقتصاد العراقي. وفيما يلي عرض مركز لاهم هذه المقومات:

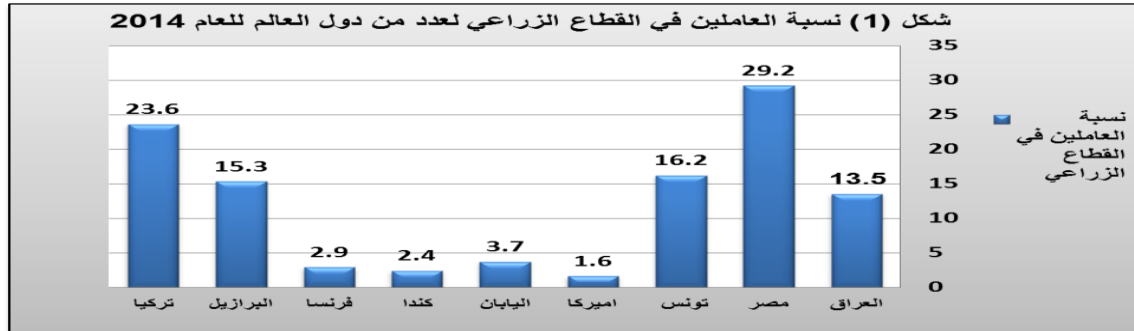


## القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق

أ- المقومات الطبيعية: تتمثل المقومات الطبيعية بالأراضي الزراعية الخصبة والمياه المتاحة والمناخ المناسب، فالأراضي الزراعية الخصبة في العراق تقدر بـ (44) مليون دونم، والتي تشكل (26.4%) من مساحة العراق الإجمالية، إلا أن المستغل فعلياً من هذه الأراضي، لا يشكل سوى (23) مليون دونم، أي أن هناك (17) مليون دونم تشكل فرص استثمارية محتملة ومجزية اقتصادياً. أما الموارد المائية المتاحة فتقدر بحدود (77) مليار متر مكعب (\*)، (48) مليار متر مكعب من نهر دجلة وروافده و(29) مليار متر مكعب من نهر الفرات (xii). أما مياه الأمطار فهي متذبذبة من موسم لآخر ومن سنة لأخرى، بسبب وقوع العراق في المنطقة شبه الجافة، وتتفاوت معدلات هطول الأمطار في عموم العراق بين معدلات عالية في المنطقة الشمالية إذ تصل إلى أكثر من (1000 ملم) في السنة، وبين معدلات منخفضة في الجنوب، إذ لا تتجاوز (50 ملم) في السنة. وبشكل عام يعد الخط المطري الذي يزيد فيه معدل سقوط الأمطار على (350 ملم) أحد المؤشرات المهمة لبيان صلاحية المنطقة للإرواء المطري (xiii).

أما من ناحية المناخ فالعراق يتميز بمناخ متنوع وعلى مدار السنة، مما يجعله صالحاً لزراعة مختلف أنواع المحاصيل الزراعية، كذلك فإن تنوع تضاريسه الجغرافية يجعل كل منطقة تختص بزراعة نوع معين من المنتجات الزراعية، أو زراعة نفس المنتجات الزراعية لكن في أوقات مختلفة من السنة، كما هو الحال في محصول الطماطم الذي يزرع على مدار السنة في الجنوب والوسط والشمال (xiv).

ب- مقومات الموارد البشرية: يعد توفر الموارد البشرية من ناحية الحجم والنوعية أمراً مهماً وضرورياً لإنتاج أي مشروع استثماري، ولا سيما المشاريع الاستثمارية الزراعية وفي دولة نامية مثل العراق، إذ هناك (17) مليون دونم من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة لم تستغل، فضلاً عن أن أسلوب الزراعة والاستثمار الزراعي في العراق يتجه نحو تكثيف استخدام الأيدي العاملة، وذلك لوفرة الأيدي العاملة من جهة وضعف استخدام وتوطين التقانة التكنولوجية الحديثة والمتطورة من جهة أخرى. فحجم العمالة الزراعية في العراق بلغ (1583) ألف نسمة، والذي يشكل ما نسبته (13.5%) من حجم العمالة الكلية في العراق والبالغه (11679) ألف نسمة، وذلك لعام 2014 (xv)، وهي نسبة تعد مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت ببعض الدول ولا سيما الدول المتقدمة والتي تستعمل المكننة والتكنولوجيا المتطورة في الإنتاج الزراعي. علماً أن هذه النسبة ربما تعد أقل من الواقع وذلك نتيجة الهجرة والنزوح المستمر من الريف إلى المدينة لأسباب اقتصادية وأمنية واجتماعية مختلفة. والمخطط (1) أدناه يوضح نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية لعدة دول حول العالم.



المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الآتي:

- بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كتاب الإحصاءات السنوية للدول المختارة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 35، 2015، القسم الأول، البيانات العامة، ص4، فيما يخص العراق فقط.

(\*) هذه الكمية من المياه تعد كافية وتفيض عن حاجة العراق الحالية والمستقبلية في حال ثباتها، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن معدل الإيرادات المتوقعة تقدر بنحو (8.45) مليار متر مكعب لنهر الفرات و(9.16) مليار متر مكعب لنهر دجلة وذلك بفرضية إكمال المشاريع الخزنانية والاروائية المخطط تنفيذها في تركيا وسوريا، لا سيما في حال عدم وجود اتفاقية تحدد الحصص المائية لكل بلد. لمزيد من التفاصيل ينظر إلى:

- سلام إبراهيم عطوف كبة، المياه في العراق .. الواقع والمعالجات، متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>





يلاحظ من المخطط (1) اعلاه ان معظم الدول المتقدمة مثل (اميركا، فرنسا، كندا، اليابان) تنخفض فيها نسبة العمالة الزراعية، اذ لا تتجاوز نسبة العمالة الزراعية فيها عن (4%) وهذا دلالة على التقدم العلمي في اساليب وطرق الانتاج الزراعي والتوسع العمودي في الزراعة عن طريق استخدام كثيف لراس المال ممثلا بالتقانة والتكنولوجيا الزراعية المتطورة.

**ج- المقومات الرأسمالية:** تعد المقومات الرأسمالية من العوامل المهمة واللازمة لإنجاح أي مشروع استثماري زراعي، فهي المسؤولة عن توفير المكنان والآلات والمعدات الزراعية والبذور والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج الزراعي الأخرى (xvi)، اما المصادر المالية الممولة لرؤوس الاموال الزراعية في العراق، فتتمثل بالدرجة الاساس بحجم التخصيصات التي ترصدها الدولة في موازنتها العامة وضمن بند الانفاق الاستثماري العام، وتختلف التخصيصات الاستثمارية التي ترصدها الدولة للقطاع الزراعي من سنة لأخرى طبقاً للسياسة الزراعية التي تتبناها الدولة، فأما تكون التخصيصات الاستثمارية مرتفعة نسبياً بحيث لا يتمكن القطاع الزراعي من استيعابها او بالعكس قد تكون منخفضة ولا تنسجم مع ما يحتاجه القطاع الزراعي فعلياً، وان هذا التذبذب وعدم الانتظام في حجم التخصيصات المالية الاستثمارية للقطاع الزراعي من شأنه ان يؤدي الى تعرض القطاع الزراعي ومشاريعه الاستثمارية الى التعثر والاختناق والتلكؤ، مما يعني ضياع التخصيصات الاستثمارية وسوء ادارتها وانخفاض انتاجيتها عموماً. فالعملية الاستثمارية عموماً والزراعية خصوصاً، هي عملية مخططة ومنظمة، بمعنى ان كل مرحلة مرتبطة بالمرحلة السابقة واللاحقة فأي اختناق او انخفاض بالموارد والتخصيصات الاستثمارية من شأنه ايقاف الخطة الاستثمارية وافشالها.

### 2- محددات الاستثمار الزراعي في العراق

هناك ثلاثة محددات رئيسية للاستثمار بشكل عام وللاستثمار الزراعي بشكل خاص، هي المحددات (الاقتصادية، السياسية، القانونية)، فضلاً عن وجود محددات ذاتية خاصة بالاستثمار الزراعي والتي تستمد وجودها من طبيعة وخصائص القطاع الزراعي، المتمثلة في طبيعة العمل الإنتاجي من جهة وطبيعة المنتج النهائي والظروف المناخية والطبيعية من جهة أخرى، فضلاً عن كون الارض الزراعية محدودة العرض وهي مورد غير متجدد (xvii)، كما ان الطلب على المنتجات الزراعية يتصف بضعف المرونة أو انعدامها، وقسم كبير منه يعد طلباً مشتقاً، عليه سيتم التطرق بإيجاز لاهم تلك المعوقات او المحددات امام الاستثمار الزراعي في العراق وكما يأتي:

**أ- المحددات الاقتصادية:** يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي كبير، اذ يتصف بكونه اقتصاد ريعي احادي الجانب، يعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الاساس في تمويل نفقاته الاستهلاكية والاستثمارية، وبالرغم من حصوله على عوائد ضخمة نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السنوات التي اعقبت احداث 2003م من جهة والزيادة في الانتاج والتصدير النفطي من جهة أخرى، الا ان الادارة الاقتصادية لتلك الاموال لم تفلح في بناء او تحقيق نهضة اقتصادية زراعية حقيقية ملموسة، او اقامة بنى ارتكازية في الريف تخدم المشاريع الزراعية وتوجد بيئة جاذبة ومحفزة للاستثمار الزراعي. اما بعد عام 2014 ومع ازمة انخفاض اسعار النفط العالمية، فقد حدث الامر الذي كانت تحذر منه الكثير من البحوث والدراسات، والمتمثل بخطر الاعتماد على العائدات النفطية في تمويل الموازنات الحكومية. اذ انخفض سعر النفط بنسبة كبيرة ادت الى عجز الحكومة عن تغطية احتياجات الموازنة التشغيلية فضلاً عن الموازنة الاستثمارية، مما ادى الى تراجع كبير في الانفاق الاستثماري وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية نتيجة عدم القدرة على تسديد التزاماتها المالية. عليه فان الوضع الاقتصادي في العراق اضحى يتصف بعدة صفات تشكل محددات او معوقات حقيقية امام الاستثمار بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص، واهم هذه المحددات هو الاتي (xviii):

- ارتفاع حجم الديون الخارجية والداخلية، مما يثقل كاهل الاقتصاد العراقي حالياً ولاحقاً.
- انخفاض مستويات الاجور وارتفاع حجم البطالة.
- عدم القدرة على استخدام التقنية الحديثة والمكننة المتطورة في الانتاج الزراعي.
- ضعف او انعدام دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار الزراعي، وعدم اعطائه دوره المطلوب لسنوات طويلة، والذي انعكس في هجرة رؤوس الاموال والكفاءات التنظيمية والمهنية إلى خارج القطر.
- عجز السياستين المالية والنقدية لارتباطهما وتأثرهما بتراجع الايرادات النفطية بشكل مباشر.





## القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق

- ضعف البنى التحتية والنقص الواضح في عناصر جذب الاستثمار والتي تتمثل بشبكات الطرق والطاقة والري والاتصالات وطرق السكك والموانئ والمطارات.
- ضعف اسواق المال في العراق مما يؤثر على ثقة المستثمر في السوق العراقية.
- ب- المحددات السياسية والامنية: يعد الاستقرار السياسي والامني من اهم متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار المحلي والاجنبي، والعراق منذ عدة عقود والى الان يعاني من ضعف الاستقرار الامني والسياسي، وقد انعكس ذلك في استمرار هجرة العقول والكفاءات ورؤوس الأموال المحلية التي تبحث عن بيئة آمنة ومستقرة، مما اضعف القطاع الخاص في العراق بشكل كبير وجعله يبحث عن الفرص او المشاريع الاستثمارية الزراعية الصغيرة او المتوسطة التي تتصف بقصر مدة التفريخ (الانتاج) وبالتالي سرعة استرداد الاموال المستثمرة من جهة، ومن جهة اخرى ان هذه المشاريع لا تتطلب استخدام تقنية عالية الكفاءة ولا تحتاج لخبرات او كفاءات علمية كبيرة (xix).
- ج- المحددات القانونية والاجرائية: هناك العديد من المعوقات المتعلقة بالقوانين والاجراءات الادارية المطبقة في العراق فيما يخص الاستثمار بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص، واهم هذه المعوقات هو الاتي (xx):
- قلة الخبرات وضعف الوعي الاستثماري لدى الملاكات الادارية المعنية بالاستثمار، فضلا عن عدم وضوح القوانين وضعف الصياغة لها وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار (الهيئة الوطنية والهيئات المحلية والوزارات والدوائر ذات العلاقة ومجالس المحافظات)، مما يؤدي الى الاجتهاد في التفسير والتنفيذ، ويخلق تعارضا بين الدوائر المنفذة للقوانين فيما يخص تنفيذ المشاريع الاستثمارية او منح الاجازة بالاستثمار.
- انعدام او تعطيل بعض القوانين مثل قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون حماية المنتج الوطني، وقانون حماية المستهلك، وقانون التعريف الكمركية، .. وغيرها.
- عدم اعطاء خصوصية للقطاع الزراعي في قانون الاستثمار، كونه يتسم بارتفاع درجة المخاطرة وطول مدة الانتاج وتذبذبه بسبب العوامل المناخية، .. الخ.
- عدم اعداد الخطة الاستثمارية بشكل صحيح وبالتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة في اعطاء الاولويات لنوع النشاط الاستثماري وطبيعته في كل محافظة من المحافظات.

### ثالثا: واقع الاستثمار الزراعي في العراق للمدة (2003-2015)

اعتمد العراق ولعدة عقود ما قبل عام 2003م على تمويل الاستثمارات والمشاريع الزراعية عن طريق التخصيصات السنوية في الموازنة العامة، والتي تعتمد بالدرجة الاساس على الايرادات النفطية بنسبة (96%) تقريبا، اذ قدر اجمالي ما انفقته العراق للمدة (1970-2002م) على القطاع الزراعي (2635) مليار دينار تقريبا (xxi)، عن طريق الخطط الخمسية المتعاقبة وذلك للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية، الا ان الحروب التي مر بها العراق وظروف الحصار الاقتصادي قد افشل معظم تلك المشاريع الاستثمارية، فضلا عن عدم قدرة القطاع الزراعي من الناحية الفنية والتقنية والتكنولوجية على تنفيذ مشاريع تلك الخطط بالكم والنوع المخطط له، اذ غالبا ما كانت نسب التنفيذ تقل عن (60%) ولا تتجاوز (80%) في افضل الاحوال.

اما بعد عام 2003م فقد اصبح التوجه نحو اقتصاد السوق والدعوة لتفعيل دور القطاع الخاص وتقليل الدعم الحكومي، وذلك عن طريق تنفيذ ما سمي بسياسات اصلاح الاقتصاد (الوصفة الجاهزة والمعدة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، كعلاج للاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والتوجه نحو اقتصاد السوق. الا ان ذلك انعكس بشكل سلبي على واقع القطاع الزراعي في العراق، اذ عرض المزارع والمستثمر الزراعي الى المنافسة الحادة وغير العادلة من قبل المنتجين الاجانب وبنفس الوقت قصور الدعم الحكومي ومحدوديته بشكل كبير فضلا عن استمرار التراجع بالبنى التحتية من طرق واستصلاح اراضي وقنوات المياه والكهرباء وغيرها، كل ذلك فضلا عن تردي الوضع الامني والسياسي ادى الى تدهور كبير في القطاع الزراعي وتراجعا في حجم الناتج الزراعي بالاسعار الثابتة من (4.5 مليار دينار) عام 2004م الى (4 مليار دينار) عام 2008م أي انخفض بنسبة (11.1%) (xxii)، مما استدعى الى ضرورة الاعلان عن المبادرة الزراعية لرئيس الوزراء عام 2008م، للنهوض بالواقع الزراعي في العراق.



## القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق

أذ حُدد سقفًا زمنيًا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الاستراتيجية الزراعية، وقد تضمنت المبادرة حزمة من الإجراءات الداعمة للقطاع الزراعي اهمها ما يلي (xxiii):

- 1- تزويد المزارعين باحتياجاتهم من البذور المحسنة والاسمدة والمبيدات الزراعية، فضلا عن ضمان شراء منتجاتهم الاستراتيجية من قبل الدولة وبأسعار السوق.

- 2- فتح صناديق خاصة لمنح قروض صغيرة وميسرة لصغار المزارعين والاسر الفقيرة للتشجيع على الانتاج والحد من الفقر والبطالة.

- 3- تحديد اولويات الدولة في اقامة المشاريع والاستثمارات الزراعية الكبرى للنهوض بواقع القطاع الزراعي، وتشكيل هيئة عليا للزراعة من خبراء عراقيين مختصين بالتنمية الزراعية واعطاءها الصلاحيات اللازمة لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة.

اما تخصيصات المبادرة فتوزعت بين اربعة جهات وللسنوات (2008-2015م)، الجهة الاولى هي صناديق الاقراض للمصرف الزراعي التعاوني بتخصيص بلغ مقداره (1986.8 مليار دينار)، توزعت بين خمسة صناديق (1- صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى 2- صندوق اقرض تنمية الثروة الحيوانية 3- صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة 4- صندوق تنمية النخيل 5-صندوق اقرض صغار الفلاحين والمزارعين)، اما الجهة الثانية فهي وزارة الزراعة بتخصيص مقداره (730.6 مليار دينار)، والجهة الثالثة هي وزارة الموارد المائية بتخصيص مقداره (1059.1 مليار دينار)، والجهة الرابعة والاخيرة هي ادارة المبادرة بتخصيص قدره (507.4 مليار دينار). بذلك يصبح اجمالي تخصيصات المبادرة (4283.5 مليار دينار) (xxiv).

نتيجة لهذه المبادرة حصل بعض النمو الملحوظ في القطاع الزراعي، اذ ارتفع الانتاج الزراعي من (3889 مليار دينار عام 2008 الى 6231.1 مليار دينار عام 2010م)، وتم الاستغناء عن استيراد بعض انواع الفواكه لأكثر من مرة ضمن سنوات المبادرة، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (3.7% عام 2008م الى 4.8% عام 2010م)، الا ان القطاع الزراعي عاد وتراجع مستواه في السنوات اللاحقة، اذ تذبذب الانتاج الزراعي للأعوام (2011-2015) هبوطا وصعودا الا انه لم يرجع الى مستواه السابق في عام 2010، وكانت اخر قيمة له عام 2015 (5251.1 مليار دينار) (xxv). ويعود هذا التراجع في القطاع الزراعي لعدة اسباب منها تردي الوضع الامني ونزوح الملايين من افراد الشعب العراقي وتراجع اسعار النفط، فضلا عن دخول الاعتبارات الطائفية والانتماءات السياسية في المبادرة الزراعية بالشكل الذي ادى الى تفشي الفساد الاداري والمالي، فمثلا نتيجة تفشي الفساد والمحسوبية ادى الى ان تصبح شروط الحصول على القروض صعبة جدا على بعض المزارعين او المستثمرين بالشكل الذي يؤدي الى عزوف المزارع عن الاستثمار او تحمله تكاليف اكبر تنعكس في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية في النهاية، ومن جهة اخرى يتم التساهل بشكل كبير في شروط منح القروض لمزارعين ومستثمرين اخرين وبضمانات شبه معدومة مما يؤدي الى ان تصبح تلك القروض معدومة الاسترداد لاحقا. نتيجة لما سبق عادت وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى (3.1% عام 2015م) (xxvi). والجدول (2) يوضح التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي ولسنوات متفرقة ضمن مدة الدراسة.

جدول (2) التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي ولسنوات متفرقة (مليار دينار)

السنوات	التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي	نسبتها من التخصيصات الاستثمارية لبقية القطاعات	نسبتها من الموازنة العامة
2004	210	18.7%	1%
2008	1059	3.4%	1.2%
2011	1683	5.6%	1.7%
2015	-	4.1%	1.2%

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق، مركز حوكمة للسياسات العامة، 2016، ص9.



يتضح من الجدول (2) اعلاه ارتفاع التخصيصات الاستثمارية عام 2008م والاعوام اللاحقة، نتيجة للمبادرة الزراعية، كما ازدادت نسبة هذه التخصيصات في الموازنة العامة، الا ان نسب التخصيصات عادت وتراجعت في عام 2015م نتيجة للأسباب المذكورة اعلاه، فضلا عن ضخامة التخصيصات التشغيلية والإمنية الناتجة عن احداث الموصل ودعم الحشد الشعبي والجيش وتخصيصات النازحين والدعم الاجتماعي بشكل عام.

### المحور الثالث/ الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً: الاستنتاجات

- 1- القروض الزراعية لها اثر كبير في نمو وتطور الاستثمار الزراعي في العراق، اذ ان القطاع الزراعي او المستثمرين فيه يفتقرون الى الموارد المالية الذاتية، عليه فهم بحاجة الى الاقتراض لإقامة المشاريع الاستثمارية الزراعية او تطويرها.
- 2- محدودية مساهمة القروض الزراعية في تمويل الاستثمار الزراعي في العراق بسبب اعتمادها على مصدر واحد للاقتراض بالدرجة الاساس وهو المصرف الزراعي التعاوني والذي يوفر امواله عن طريق التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة، والتي بلغت في المبادرة الزراعية للأعوام (2008-2015م) ما مقداره (1986.8 مليار دينار) لصناديق الاقتراض فقط و(4283.5 مليار دينار) لإجمالي تخصيصات المبادرة.
- 3- اعتماد تخصيصات الموازنة العامة بشكل عام وتخصيصات الاستثمار الزراعي بشكل خاص على إيرادات الصادرات النفطية ونسبة (96%) تقريبا، مما يشير الى الاختلال الهيكلي الكبير والواضح في بنية الاقتصاد العراقي، فضلا عن انخفاض تخصيصات الاستثمار الزراعي.
- 4- ان نفشي الفساد الاداري والمالي نتيجة انتشار المحسوبية والاعتبارات السياسية والطائفية بين الهياكل الادارية في الدولة، فضلا عن تردي الوضع الامني، له اثر كبير في فشل أي مبادرة زراعية تهدف للنهوض بواقع القطاع الزراعي في العراق.
- 5- من اسباب عدم القدرة على تفعيل دور القطاع الخاص في القطاع الزراعي والتوجه نحو اقتصاد السوق، ضعف التمويل الذي لا يعتمد على الإيرادات النفطية (كون هذا النوع من التمويل يكون عرضة للمحسوبية والاعتبارات السياسية وسوء الادارة، لاسيما في دولة نامية كالعراق)، أي التمويل بالقروض الزراعية الممولة من القطاع الخاص بشكل اساس، وغالبا ما يكون هذا التمويل محدود لانخفاض اسعار الفائدة الناتج عن توفر البديل من القروض الحكومية الميسرة والتي تكون بدون فائدة غالبا، ومن جهة أخرى عزوف افراد المجتمع عن الادخار لقلّة الوعي بالصيرفة والسوق المالية من جهة ولأسباب دينية واعتقادية من جهة أخرى.
- 6- انتاجية القروض الزراعية غالبا تكون منخفضة ولا تكاد تأتي بعوائد تغطي تكاليف تسديد دفعات القرض فضلا عن الالتزامات الأخرى للمشروع الاستثماري الزراعي، والسبب في ذلك هو ضعف البنى الارتكازية للقطاع الزراعي من ماء وكهرباء وطرق واستصلاح اراضي، وغيرها، مما ينعكس في ارتفاع تكاليف الانتاج، ومن جهة أخرى عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق غالبا ما يؤدي الى فشل الخطط والمشاريع الزراعية المقامة، وقد انعكس ذلك في حجم القروض الزراعية الموقوفة والمتأخرة، اذ بلغت اعلى نسبة لها (78.2%) لعام 2004م.

#### ثانياً: التوصيات

- 1- اعادة هيكلة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي، بالطريقة التي تحفز فيه القطاع الخاص نحو زيادة الانتاج والانتاجية، وذلك عن طريق توجيه الدعم الحكومي نحو انشاء واقامة مشاريع البنى الارتكازية للقطاع الزراعي، كون هذه المشاريع تحتاج الى مبالغ كبيرة يعجز عن توفيرها القطاع الخاص وغالبا تكون عواندها المالية محدودة جدا، فهي مشاريع ضرورية لنهضة القطاع الزراعي ونموه، واقامتها واجب على الدولة بالدرجة الاساس.



- 2- تشجيع القطاع الخاص (أفراداً وشركات) على الادخار من اجل تمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى وفقاً للأصول والاعتبارات العلمية والمهنية والاقتصادية، ويتم ذلك عن طريق رفع اسعار الفائدة للقروض بشكل عام الحكومية والخاصة بنسب معقولة تخدم الطرفين المقرض والمقترض، وكذلك اليعاز الى المجامع الفقهية بإصدار الفتاوى في هذا المجال وفق الاصول الشرعية والاقتصادية والاجتماعية.
- 3- تقليل اعتماد الاستثمار الزراعي على قروض المصرف الزراعي التعاوني، والعمل على تنويع مصادر الاقراض والتمويل للاستثمار الزراعي في العراق من كافة المؤسسات التمويلية الداخلية والخارجية، والعمل على جذب وتوطين المشاريع الاستثمارية الزراعية الاجنبية داخل القطاع الزراعي في العراق، كخطوة لتنمية القطاع الزراعي من جهة وادخال الطرق والاساليب التكنولوجية الحديثة الى القطاع الزراعي العراقي من جهة اخرى.
- 4- محاربة الفساد المالي والاداري، والعمل على وضع برامج واطر وسياقات عمل محددة وفاعلة للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري في جميع مؤسسات الدولة.
- 5- زيادة حصة الاستثمار الزراعي في الموازنة العامة للدولة لأهمية المشاريع الزراعية في تطوير القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاقتصادية في العراق.
- 6- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والامني كشرط ضروري واساسي لإنجاح الاستثمار الاقتصادي بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص.

- (<sup>i</sup>) بشرى فاضل خضير الطائي وزهراء حسين جريو، الرقابة الداخلية على القروض الزراعية- بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني للمدة (2006-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22 العدد 87، ص 531.
- (<sup>ii</sup>) مقدمة في اجراءات القروض، مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد المالي، الطبعة الاولى، الرياض، 2015، ص 20.
- (<sup>iii</sup>) رحمن حسن علي المكصوسي، الاقتصاد الزراعي، شركة الطيف للطباعة المحدودة، العراق، بغداد، 2007، ص 142-143.
- (<sup>iv</sup>) اياد كاظم عيدان الطائي، فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار- المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 نموذجاً، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2016، ص 19-21.
- (<sup>v</sup>) دحاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات- دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA، اطروحة الليسانس، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ملحقه مغنية، 2014، ص 9.
- (<sup>vi</sup>) نعمة عبد الهادي كناوي، دور استراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي- دراسة حالة المبادرة الزراعية في محافظة الديوانية، بحث دبلوم في التخطيط الاستراتيجي، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2017، ص 15.
- (<sup>vii</sup>) تم حسابها من قبل الباحث بالاستناد الى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة..
- (<sup>viii</sup>) قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للإصدار الاول، 2009، ص 29.
- (<sup>ix</sup>) سيد سالم عرفة، ادارة المخاطر الاستثمارية، دار الراهية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009، ص 15.
- (<sup>x</sup>) سالم توفيق النجفي وعبد الرزاق عبد الحميد، السياسة الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، العراق، الموصل، 1990، ص 131.
- (<sup>xi</sup>) اياد كاظم عيدان الطائي، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2010، ص 26-27.
- (<sup>xii</sup>) عيادة سعيد حسين علي، نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2010، ص 34-35.
- (<sup>xiii</sup>) عبد الغفور ابراهيم أحمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بغداد، مطبعة اليرموك، بيت الحكمة، 1999، ص 77.
- (<sup>xiv</sup>) ابراهيم حربي ابراهيم، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة 1990-2008، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014، ص 412.
- (<sup>xv</sup>) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 35، 2015، القسم الاول، البيانات العامة، ص 4.



## القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق

- (xvi) محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 26، 2012، ص 198.
- (xvii) ورقة عمل وزارة الزراعة (تحديات القطاع الزراعي في العراق 2009).
- (xviii) اياد كاظم عيدان الطائي، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 142.
- (xix) محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص 197.
- (xx) بلاسم جميل خلف، اهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، ص 10-13.
- (xxi) تم حساب المجموع من قبل الباحث بالاعتماد على:  
- سعد عبدالله مصطفى، وآخرون، رؤية مستقبلية بين الواقع والطموح، 2004.  
- وزارة التخطيط 1986 هيئة التخطيط الزراعي، تطور مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.
- (xxii) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009م، الباب الرابع عشر، الحسابات القومية، الجدول (6/14).
- (xxiii) القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص 17.
- (xxiv) اياد كاظم عيدان الطائي، فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار- المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص 115.
- (xxv) اياد كاظم عيدان الطائي، فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار- المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص 117.
- (xxvi) مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق، مركز حوكمة للسياسات العامة، 2016، ص 8.



**Agricultural loans and Agricultural Investment in Iraq**  
**INSTRUCTOR. OMAR HAMEED MAJEED/ COLLEGE of ADMINISTRATION &**  
**ECONOMICS/ UNIVERSITY of BAGHDAD**

**Abstract**

Agricultural loans play an important role in the growth and stimulation of agricultural investment opportunities in Iraq, as well as the sustainability and development of existing agricultural projects. The agricultural sector is characterized by the specific conditions of seasonal production and fluctuations in production conditions, which makes the situation of uncertainty more acute in this sector, the need for any agricultural project for financing is urgent and continuous if it wants to continue production and development at all stages. The study proved the impact of agricultural loans in increasing investment and agricultural production at specific times, However, the fluctuation of funding, and its dependence on investment allocations in the general budget mainly led to the decline and failure of agricultural projects in Iraq, and the security, political, social and economic reasons, as well as the fluctuation of government support and weak infrastructure, all factors led to the destabilization of confidence and high degree of risk and uncertainty In agricultural investment. The study came with effective conclusions and recommendations to determine the determinants of agricultural investment in Iraq and to propose solutions to address them.

**Key terms of research: agricultural loans, agricultural investment, agricultural projects, agricultural technology, agricultural production.**